



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

بعد أن وصلت المعارضة إلى ذروة نجاحها و kokibet حولها المجتمع الدولي والشعب اللبناني بأكثريته الساحقة وأجبرت سوريا على الانسحاب مذولة من لبنان وألحقت بالسلطة اللبنانية المأجورة هزيمة نكراء... عادت فجأة إلى الوراء وتراجعت بسرعة حتى وصلت اليوم إلى أدنى مستوياتها.

الخطير في الأمر إن المعارضة فقدت بريقها باكراً وبدأت تفقد شيئاً فشيئاً ثقة الناس ولاسيما الجيش الجديد المرابط أبداً في ساحة الشهداء، وبدأت أيضاً تفقد من رصيدها الدولي حيث إن القضية اللبنانية تراجعت بدورها في سلم الأولويات في المحافل العالمية.

والخطير أيضاً إن تراجع المعارضة سمح للسلطة المأجورة بالتقاط أنفاسها بعد أن وصلت إلى الرمق الأخير إثر تظاهرة ١٤ آذار التاريخية، وباستعادة قدرتها على المبادرة والمناورة، وفي الوقت عينه سمح للنظام السوري بالعودة إلى الساحة اللبنانية عبر أدواته المحلية وبالإتفاق على المعارضة وعرقلة تأليف الحكومة للإطاحة بالإنتخابات التشريعية ودفع البلاد إلى الفراغ الدستوري.

والخطير أكثر إن أركان المعارضة غير متضامنين في ما بينهم، ولا تجمعهم وحدة الرؤية والهدف، وغير متتفقين على جملة مواقف أساسية وحسّاسة مثل القرار ١٥٥٩ وموضوع الحكومة والإنتخابات، تناهيك بالموافق المتناقض حول مستقبل الميليشيات المسلحة ورأس السلطة المأجورة وأجهزته الأمنية... كما وإن المطالبة بقالة رؤساء الأجهزة المذكورة التي حظيت بإجماع المعارضين إنحرفت كثيراً في هذه الأيام مما قد يسمح لهم بإعادة تنظيم صورتهم وتجميل قوائم الإنقضاض على المعارضة من جديد.

والآدهي من ذلك إن بعض أركان المعارضة إرتأى أن يغازل رموز السلطة المأجورة ويهادنها بينما ذهب البعض الآخر إلى حد الإتصال بالسوريين والتنسيق معهم بعيداً عن الأضواء الأمر الذي يشكل طعنة قاسية للمعارضة وصدمة قوية لإنتفاضة الإستقلال وحركة التغيير التي ينادي بها شباب ساحة الشهداء.

إذا كانت المعارضة راغبة في استعادة مكانتها والمحافظة على الإنجازات الوطنية الكبيرة التي حققتها حتى الآن، عليها أن تأخذ الحقائق التالية بعين الإعتبار:

١- إن هبوط المعارضة السريع مردّ الأول الإبتعاد عن نبض الشارع والعودة إلى سياسة المناورة والتفاوت والمسايرة التي أوصلت البلاد إلى حالة الضياع القائمة اليوم وأحدثت شرخاً عميقاً بين الشعب والطغمة السياسية التقليدية.

٢- إن رفض القرار ١٥٥٩ هو خطأ استراتيجي ترتكبه المعارضة، لا يوازيه إلا خطأ التمديد لصنم بعيداً وإقتراف جريمة إغتيال رفيق الحريري. لذلك علينا تأييد هذا القرار مجاهاً والإلتزام به والإقرار بفضلة في تحرير لبنان من براثن الاحتلال السوري، والكف عن التغفي الكاذب باتفاق الطائف المسؤول بنسبة عالية عن حالة الإفلاس السياسي التي قوّضت الكيان اللبناني وكادت أن تقضي عليه.

٣- إن تأييد القرار ١٥٥٩ يجب أن يكون تأييداً مطلقاً وشاملاً لكل بنوده وبخاصةً البند المتعلق بالميليشيات المسلحة ورثة حالة السورية في لبنان وحصان طروادة للنظمتين السورية والإيرانية على أرضنا.

٤- إن الإستمرار في المطالبة بعلاقات مميزة مع سوريا والإعتراف لها بمصالح إستراتيجية في لبنان بعد ثلاثة سنين من الشقاء والمعاناة يخفي حالة مازوشية عند هؤلاء السياسيين، ويعطي سوريا براءة ذمة عن كل الجرائم الوحشية التي إرتكبها على أرضنا وأخراها جريمة إغتيال رفيق الحريري ورفاقه، عدا عن كونه يخالف إرادة ذلك البحر البشري الذي زحف إلى ساحة الشهداء في ١٤ آذار وتلك الحناجر التي بُحثت وهي تطالب بطرد الاحتلال السوري.

٥- إن التلهي بالإنتخابات التشريعية لا يجب أن يثنى المعارضة عن مطاردة النظام المأجور ورموزه وفولوه وتعقب رؤساء الأجهزة الأمنية حتى إفالتهم وتقديمهم إلى العدالة.

بناءً على ما تقدم وباسم اللبنانيين الشرفاء، وتعويضاً عن جبانة السياسيين ونفاقهم وتقاعدهم، ننقم مرّة جديدة من الولايات المتحدة الأميركيّة وفرنسا والأمم المتحدة وكل الدول الصديقة التي وقفت مع قضيتنا ودعمتها وساهمت في تحرير بلادنا من نير الاحتلال السوري، ونعلن تأييدها غير المشروط للقرار ١٥٥٩ بكامل بنوده وحيثياته ومعه القرار ١٥٩٥، ونسألها أن لا تأخذ على محمل الجدّ ما يقوله فريق السياسيين بل ما يقوله فريق الشباب في ساحة الحرية، وشنان ما بين الفريقين.

إن تخاذل المعارضة في هذا الظرف المفصلي من تاريخنا أعاد القلق إلى نفوس اللبنانيين وحرّمهم لذة الإستمتاع بفرحة التحرير... وكفى لبنان قيادات مزورة.

لبيك لبنان

أبو أرز

في ١٥ نيسان ٢٠٠٥